

Distr.: Limited
17 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات

العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية

(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس

لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

دولة فلسطين*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١) هو
إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويتان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.



برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣)، وإذ تقر كذلك بأن مسار ساموا يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٥)، ويتماشى مع إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، والخطة الحضرية الجديدة^(٧)، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨)،

وإذ تشدد على أوجه التأزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا وخطة عمل أديس أبابا وإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث والخطة الحضرية الجديدة واتفاق باريس،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئياً إلى قابليتها للتضرر بالآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تعترف بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، وإذ تحيط علماً مع القلق بالتقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما النتائج الواردة في التقارير الخاصة المعنونة "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، و "تغير المناخ والأرض" و "المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير"،

وإذ تؤكد مجدداً أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضاً هدف رئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.5.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار ١/٧٠.

(٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ تسلم بالدور الهام للنقل المستدام في تعزيز أوجه التآزر بين السياسات، وتيسير التجارة، والربط بين البنى التحتية، والتعاون المالي والتبادل بين الشعوب، وهي مجالات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة ٢٢، التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٩)؛

٢ - **ترحب** بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وباعتماد إعلانه السياسي^(١٠) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات من جديد الالتزام بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم المقدم لها في سياق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - **تتطلع** إلى الاستعراض السنوي لمسار ساموا الذي سيجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بهدف رصد تنفيذه والمضي قدما به؛

٤ - **تدعو** إلى مواصلة تنفيذ تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٨ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(١١)؛

٥ - **ترحب** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

٦ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية؛

(٩) A/74/66.

(١٠) القرار ٣/٧٤.

(١١) انظر A/72/119 و A/72/119/Add.1.

٧ - **تكرّر التأكيد** على أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الجانب الأضعف من الآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية الأكثر تواتراً واستفحالاً، وتشدد في هذا الصدد على التفاعل المحفوف بالمخاطر بين حلقات الاستدانة المفرغة والدمار البيئي في البلدان المتضررة وعلى الأخطار الناجمة عن أفخاخ الديون الطويلة الأجل؛

٨ - **تهيب** بالأمين العام أن يجري دراسة لبيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث، توخياً لإمكانية إنشاء صندوق أو آلية أو أداة مالية طوعية محددة الهدف خاصة بالكوارث، تكون منسقة مع الآليات القائمة ومكملة لها، وذلك لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث، وأن يقدم تقريراً عن هذه الدراسة قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ بوقت طويل حتى يمكن إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة خلال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

٩ - **تؤكد من جديد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، لازمة لتعزيز صلابة المجتمعات والاقتصادات، وتدعو إلى تقديم دعم دولي إضافي واستباقي، في شكل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٠ - **تشدد** على أنه من دون جهد منسق متعدد الأطراف لتقديم تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة إلى البلدان النامية باختلاف فئات دخلها، ستواجه هذه البلدان تحديات في قدرتها على تحمل الديون أكثر خطورة مما عليه الحال بالفعل بالنسبة لعدد متزايد منها؛

١١ - **تكرّر تأكيد** الحاجة إلى أن يجري، استناداً إلى التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات المتصلة بالأهلية، تحليل أوسع نطاقاً لتدابير جديدة للتمويل بشروط تساهلية والتقييمات المتعددة الأبعاد، بغية معالجة أوجه القصور التي تعترض تقييم التنمية على أساس الدخل وحده، وتدعو، في هذا الصدد، البنك الدولي إلى إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف النامية وشركائها لمراجعة القواعد التي تحكم إمكانية الحصول على التمويل الميسر؛

١٢ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنياً للحماية الاجتماعية للفقراء ومن يعيشون أوضاعاً هشّة؛

١٣ - **تهيب** بلجنة السياسات الإنمائية أن تولي الاعتبار الواجب لمواطن الضعف الفريدة التي تختص بها الدول الجزرية الصغيرة النامية عند نظرها، بالاشتراك مع حكومات تلك الدول، في تقدّم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي كانت تواجه تحدي الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أو سوف تواجهه أو قد تواجهه؛

١٤ - **تدعو** إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نمواً، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمّة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

١٥ - **تلاحظ** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة، والتي تفيد بأن الموارد لم تطرأ عليها أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها كثيرا الولايات المنوطة بوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، وتلاحظ أيضاً مع القلق استنتاجات ونتائج تقييم الاحتياجات الذي أُجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛

١٦ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يكفل تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولائتين الأخذتين في التوسع لوحديتي الدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى مناقشات ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛

١٨ - **تسلم** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومتابعة تحقيقها وتقييم تنفيذه وتتبعه، وتهيب، في هذا الصدد، بالأمين العام أن يشرع، إلى جانب اللجنة الإحصائية وبالتشاور مع الدول الأعضاء، في تحديد مجالات أولوية مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سِنْدَاي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، وأن يقوم في حال تحديد أي منها بوضع أهداف ومؤشرات على الفور لتلك المجالات ذات الأولوية مع ضمان أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية، من أجل تعزيز الرصد والتقييم، وتقديم توصيات في إطار تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".